

المغرب

حقق المغرب في عام 2015 تقدماً متوسطاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. قامت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة بوضع مشروع قانون لمكافحة الإتجار بالبشر الغرض منه أن يكون متسقاً مع بروتوكول باليرمو، كما قامت وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية بوضع مسودة لقانون العمل الداخلي الذي يحظر تشغيل عاملات المنازل تحت سن 16 ويحد بشكل صارم من تشغيل الأطفال بين سن 16 و 18 في العمل المنزلي. كما قامت الحكومة سابقاً بتبني سياسة عامة شاملة لحماية الأطفال، والتي تدمج خطة العمل الوطنية لحماية الطفل من عام 2006 حتى 2015. إلا أن الأطفال في المغرب ينخرطون في عمالة الاطفال، في قطاع الزراعة وأسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي التجاري الذي يكون أحياناً نتيجة للإتجار بالبشر. ولا يزال عدد مفتشي العمل غير كافٍ لتطبيق قوانين عمل الأطفال على نحو فعال. ومع أن حكومة المغرب لديها برامج خاصة باستهداف عمالة الأطفال، إلا أن نطاق تلك البرامج لا يكفي لعلاج المشكلة بطريقة شاملة.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على عمالة الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكال عمالة الأطفال في المغرب.

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	ضمان حظر القوانين للإتجار بالأطفال.	2015 – 2014
	ضمان حظر القوانين لاستخدام أو جلب أو إغراء الأطفال للإنخراط في صناعة أو تهريب المخدرات والمواد المحظورة.	2015
الإنفاد	ضمان تمتع جميع الأطفال بحماية القانون، بما في ذلك الأطفال الذين يعملون بصفة مستقلة، أو في مجالات الحرف اليدوية التي يقل عدد العاملين فيها عن 5 عمال، أو في المزارع الخاصة.	2015 – 2009
	زيادة العقوبات على الذين يقومون بتشغيل الأطفال في الأعمال الخطرة.	2015 – 2012
السياسات	إتاحة المعلومات للإطلاع العام فيما يتعلق بتمويل دائرة التفتيش على العمالة، ونظام تدريب مفتشي العمل، وعدد عمليات التفتيش التي تم إجراؤها في مواقع العمل ومن خلال المراجعة المكتبية للقضايا، وما إذا كانت هناك آليات قائمة للإحالة المتبادلة بين سلطات العمل والخدمات الاجتماعية.	2015
	زيادة عدد مفتشي العمل المسؤولين عن إنفاذ القوانين المعنية بعمالة الأطفال وتزويد المفتشين بموارد كافية من أجل توفير تغطية مناسبة للقوى العاملة.	2015 – 2012
البرامج الاجتماعية	تبسيط الإجراءات الخاصة بتنفيذ قوانين عمالة الأطفال بين الوكالات الحكومية.	2015 – 2013
	إتاحة المعلومات للجمهور فيما يخص نظام تدريب محققى إنفاذ القانون الجنائي، وعدد عمليات التحقيق، والمخالفات، والملاحقات القضائية، وحالات الإدانة على مخالفات القوانين الجنائية في مجال أسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2015 – 2012
البرامج الاجتماعية	دمج استراتيجيات استئصال ومنع عمالة الأطفال مع استراتيجيات الهجرة الوطنية والسياسات في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.	2015 – 2014
	القيام بدراسة شاملة لأنشطة عمالة الأطفال، بما في ذلك العمالة المنزلية، والإستغلال الجنسي التجاري، والعمل في الشوارع، والمزارع، وقطاع البناء، والغابات، لتحديد ما إذا كان الأطفال ينخرطون أو معرضين للإنخراط في عمالة الأطفال، وعدد الأطفال العاملين.	2015 – 2013
البرامج الاجتماعية	اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة الأطفال في المدارس وإزالة العوائق التي تحول دون حصول الأطفال على التعليم.	2015 – 2013
	توسيع نطاق البرامج القائمة لمعالجة نطاق مشكلة عمالة الأطفال.	2015 – 2014
البرامج الاجتماعية	وضع برامج لمعالجة أسوأ أشكال عمالة الأطفال في الأعمال المنزلية، والعمل في الشوارع.	2015 – 2013
	ضمان التمويل الكافي للمنظمات غير الحكومية التي تقوم بتنفيذ برامج مكافحة عمالة الأطفال.	2015 – 2014
البرامج الاجتماعية	ضمان توافر المهارات المهنية الكافية لدى الموظفين الحكوميين الذين يقومون بأعمال ذات صلة بعمالة الأطفال، وخصوصاً الذين يعملون في المستشفيات والوحدات القضائية.	2015 – 2013